الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

خطاب

فخامة عبد العزيز بوتفليقة
رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أثناء الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة
لمنظمة الأمم المتحدة

نيويورك 23 سبتمبر 2009

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة و الدولة و المعالي و السعادة،

حضرات السيدات و السادة،

دعوني، بداية، أعرب لكم عن مدى سعادة الوفد الجزائري بتوليكم رئاسة أعمالنا أنتم الذي نرى فيكم واحدا من خيرة الأبناء البررة لبلد شقيق وجار. فكونوا على ثقة بأنكم ستلقون من الجزائر ، في تأدية مهمتكم، كل الدعم الصادق و الفعال.

هذا ، و أشيد غاية الإشادة بسابقكم ، الأب دسكوتو D'Escoto على ما أبداه من كفاءة و نزاهة و التزامه التام، لصالح تعددية الأطراف التي نشأت مما جاء في الميثاق من مبادئ و مثل .

و أود، أخيرا، أن أعبّر عن عرفاننا لأميننا العام، السيد بان كي مون، على ما يتحلى به من حكمة وتبصر في تدبيره لشؤون المنظمة وعلى تلك المبادرات التي ما انفك يقوم بها في سبيل تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة و إرساء سلطتها المعنوية.

السيد الرئيس،

إن الأزمة العالمية تفرض نفسها ، هذه السنة كذلك ، موضوعا أساسيا للمداولات العامة للدورة الرابعة و الستين هذه. لقد كان للعالم ما يكفي من الوقت لتقدير مدى جسامتها وخطورتها. ولئن كانت ساعة الحصائل لم تحن بعد، فإننا نعلم الآن أن الأمر لا يتعلق بأزمة ظرفية، و لا بانفجار فقاعة على غرار ما عرف النظام الرأسمالي في الماضي. إن العالم قد أدرك اليوم أنه يواجه أزمة نظام تحكمه قواعد العولمة و الشمولية، مثلما أصبح يسلّم بأن أي حل جاد ودائم للأزمة هذه مرهون باتخاذ قرارات شجاعة و تشاورية القصد منها النهوض بحكامة اقتصادية عالمية قائمة على قيم المسؤولية، والإنصاف، والتضامن و الرقي ، حكامة تكون غايتها وضع حد للممارسات المالية والتجارية الغامضة و الجائرة و غير النزيهة المفروضة على بقية بلدان العالم باسم حرية التبادل و فعاليته التي لا تحتمل أخذا ولا ردا.

لقد بات من المستعجل بالنسبة للمجموعة الدولية أن تقدر خطورة الممارسات هذه، باعتبارها تهديدات كبرى للسلم والاستقرار في العالم و تقابلها بالرد المواتي.

إن نقص الانسجام في المسعى المعتمد لمواجهة الأزمة يتجلى، من بين ما يتجلى، في المعاملة غير العادلة التي تعامل بها البلدان النامية ، ذلك أنه لا يجوز تحميل بلدان النصف

الجنوبي من المعمورة عبء الأزمة بينما هي ليست مسؤولة عنها ، بل إنه، يجب، عكس ذلك، مساعدتها على مواجهتها.

و الحال أن الرد الموائم الوحيد القمين بأن يعود بالنفع العميم على المجموعة الدولية برمتها إنما يكمن في حكامة جديدة للنظام الاقتصادي العالمي مبنية على مبادئ الإنصاف والشفافية و الرفاهية المتقاسمة.

و من نافلة القول إنه في انتظار إحلال مثل هذه الحكامة، لا مندوحة من الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لصالح بلدان الجنوب.

و الواقع أن ترابط الأمم والتشابك المتزايد بين ما يواجهها من المشاكل، يفرضان حكامة دولية تيسّر إحلال تعددية قوامها فضائل التشاور و التعاون و الشراكة.

إن انتهاج مقاربة للعلاقات الدولية مدمجة و تشاورية وشاملة للجميع، مقاربة تحملها حكامة عالمية مجدّدة ، هو وحده الذي سيمكننا ليس من تجاوز مشاكل عصرنا، جماعيا وتضامنيا فحسب، بل و من مواجهة التهديدات التي تحيق بالسلم و الأمن.

فالمؤسسات المتعددة الأطراف، التي ينخرها التناقض والتفكك ، عاجزة عن الخروج من الطريق المسدود الذي آلت إليه مسارات التفاوض حول مسائل حيوية ذات انعكاسات مباشرة على شعوبنا.

ذلكم هو، أولا، حال المفاوضات من أجل إبرام معاهدة تحل

محل بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية. فهذا مجال حيث يتأتى فعلا للتحلي بالروح التوفيقية وبالتضامن أن ينفع البلدان كافة ، إلا أن مواقف البلدان المتقدمة ما تزال تحدوها المصالح الوطنية الضيقة ، في حين أن الرهانات تتعلق ببقاء البشرية في حد ذاته.

فمن الواجب أن أخص بالشكر والتهنئة أميننا العام على مبادرته الموفقة بتخصيص جلسة خاصة للتغيرات المناخية لا غير . ومبادرته هذه تأتي عشية موعدنا المقبل بكوبنهاغن.

ذلكم هو . كذلك، حال الأهداف الرئيسية المتمثلة في نزع السلاح و الحد من انتشار الأسلحة النووية ، التي ما تزال رهينة لسياسة الكيل بمكيالين، و لممارسات التمييز وعدم احترام الالتزامات المتخذة من قبل بعض القوى النووية على الخصوص.

إن الممارسات هذه لم تستثن أطر تفاوض متعددة الأطراف تتمتع مع ذلك بالشرعية و الخبرة اللازمة للسير قدما على درب تعزيز أهداف نزع السلاح و الحد من انتشار الأسلحة النووية.

ذلكم هو الحال، أيضا، بالنسبة لمكافحة اللاعقاب و انتهاك حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني الذي تثير شكوكا مشروعة بشأن استخدام هذه القضية النبيلة لأغراض سياسية.

إن مسألة حقوق الإنسان كانت محل مقاربات انتقائية ، الأمر الذي يرمي بالشبهة و الريبة مبادرات تحدوها بالتأكيد إرادة صادقة في ضمان احترام الكرامة الإنسانية.

ذلكم هو الحال، أخيرا ، بالنسبة للتعاون الدولي في مجال محاربة الإرهاب. إن الجزائر تؤيد كلية استراتيجية محاربة الإرهاب، و هي ترى أن العدة القانونية الهامة هذه تحتاج إلى دعم بتبني مشروع الاتفاقية الشاملة التي طال انتظارها . كما أن الجزائر على يقين من ضرورة التكييف الدائم لوسائل الرد على هذا التهديد الخطير و الخبيث.

إننا ندعو لصالح إجراءات تضفي مزيدا من الصرامة والتشديد على العدة الدولية الخاصة بمحاربة تمويل الإرهاب على وجه الخصوص من خلال المنع التام لدفع الفدية لمختطفي الرهائن، و هو الأمر الذي أخذ، خلال السنوات الأخيرة أبعادا مخيفة سيما بعد أن ثبت أن مبالغ الفدية هذه أصبحت المصدر الرئيس لتمويل الإرهاب.

لقد تبنى الاتحاد الإفريقي هذا المنع، و وجه نداء إلى الأمم المتحدة لتسارع إلى المشاركة في إضفاء الطابع العالمي عليه وتجسيده في صورة و إطار يكونان في مستوى التهديد الذي تشكله الظاهرة هذه لأمن الأشخاص ولاستقرار بلداننا.

السيد الرئيس،

إن الأمل ليحدونا في أن تنجح منظمتنا في تحقيق تقدم معتبر في ورشات الإصلاح الكبرى سواء أتعلق الأمر بتنشيط الجمعية العامة أم بإصلاح مجلس الأمن و تعزيز دور المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

و من نافلة القول إن تنشيط الجمعية العامة و دعمها في مهامها سيبشر بالتوصل إلى توافق بشأن إصلاح مجلس الأمن ، مجلس أمن يراعي التطلع المشروع للبلدان النامية، و تطلع إفريقيا بصفة خاصة، إلى تمثيل منصف مثلما يراعي البحث عن مناهج عمل جديدة توافق أكثر مقتضيات عصرنا.

السيد الرئيس،

إن تمسك الجزائر بأهداف سياسة حسن الجوار ينعكس، على وجه الخصوص، في العديد من المبادرات و الجهود الصادقة التي بذلتها بالشراكة مع جيرانها.

إننا على يقين تام من أن الحفاظ على السلم، و ترقية التنمية و احترام حقوق الشعوب هي الأسس الضرورية التي لا بد منها لبناء مغرب عربي مطمئن و متحد و مزدهر؛ مغرب عربي مستقر ومندمج تمام الاندماج .

ما من أحد يجهل الأهمية التي نوليها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، و لا الجهود التي نبذلها في سبيل التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية.

إنه بإمكان منظمة الأمم المتحدة أن تعوّل على الدوام على الدعم الكامل و الصادق للجزائر في أية مبادرة تندرج ضمن مسار تسوية هذا النزاع في إطار ما تضطلع به من مسؤوليات في مسألة الصحراء الغربية.

في هذا السياق، نجدد مساندتنا للأمين العام و لمبعوثه

الشخصي، السيد كريستوفر روس، في جهودهما الرامية إلى ترقية حل يتيح للشعب الصحراوي ممارسة حقه الثابت في تقرير مصيره بكل حرية.

أننا نساند مساندة غير مشروطة قضية الشعب الفلسطيني التي تهدد تطوراتها السلم و الأمن في المنطقة برمتها . إن الشرق الأوسط لا يمكنه أن يجدّد العهد بالسلم والاستقرار دون حل عادل و دائم للقضية الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد أصبح من الواضح و الجلي بالنسبة للجميع أن الحل المرضي لن يتحقق إلا بممارسة ضغوط قوية و صادقة على القوة المحتلة الإسرائيلية لحملها على التخلي عن سياسة الاستفزاز والاعتداء ضد الشعب الفلسطيني، وعلى احترام الالتزامات التي تعهدت بها والاستجابة لمبادرة السلام العربية.

و على صعيد آخر، تسهم الجزائر بفعالية في الجهود التي تبذلها البلدان الإفريقية في سبيل تعزيز وحدتها، و القضاء على النزاعات التي تعوق جهود التنمية والنجاح في تحقيق اندماج القارة سياسيا و اقتصاديا.

إن الإنجازات التي سجلها الاتحاد الإفريقي لتجعل منه، من الآن فصاعدا ، شريكا موثوقا ومحترما. و تعاونه مع منظمة الأمم المتحدة أتاح له تحقيق تقدم ملحوظ، على الخصوص من خلال التقليل الملموس من عدد بؤر التوتر في قارتنا.

و لئن كان من اللائق أن نرتاح لهذا التسيير المشترك للنزاعات الذي بات قائما ما بين المنظمتين ، بالإتساق التام مع منهج الأمم المتحدة ، فإنه من المؤسف ألا يضطلع كل من شركاء إفريقيا ومجلس الأمن بمقتضيات هذا المنهج.

و لما كان من المسلم به عالميا أن حفظ السلام في العالم هو أمر يدخل، في المقام الأول، في نطاق مسؤولية منظمة الأمم المتحدة ، فمن الأهمية بمكان أن يستمر تَجَنُّد المجموعة الدولية برمتها لمعالجة مسألة النزاعات في إفريقيا. و في هذا الصدد، فإن بلادي تشاطر و تساند التقويم الذي جاء به قائد الثورة الليبية، الأخ القائد معمر القذافي ، و الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، ولا سيما المسعى الإفريقي الهادف إلى القضاء على النزاعات في إفريقيا إلى غير رجعة ..

السيد الرئيس،

أختتم كلمتي هذه بتجديد رغبتنا في أن يتم تغيير تصميم الشؤون الدولية و تسييرها بفضل التزام فعال و صادق للمجموعة الدولية قاطبة لصالح تجديد المنظومة المتعددة الأطراف وتعزيزها .

أشكركم على كرم الإصغاء .

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته .